

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بأفريقيا والعالم
العربي

ورشة عمل بعنوان: آثار الهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية
والعربية إلى الخارج على هامش الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية
للسيدات البرلمانيات

الأحد 9 فبراير 2014م (قاعة الصداقة – بالخرطوم)

البيان الختامي والتوصيات

تسعى المرأة في العالمين الأفريقي والعربي للنهوض في كافة
المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتسخر لذلك
إمكاناتها العقلية والمادية ، وفي هذا الإطار ، وبرعاية كريمة من
الدكتور/ أمبلي عبدالله العجب - رئيس مجلس الولايات ، وعلى
هامش الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية للسيدات البرلمانيات برابطة
مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بأفريقيا
والعالم العربي الاجتماع الثالث بالخرطوم ، تم تنظيم ندوة
بعنوان: آثار الهجرة غير الشرعية من الدول الأفريقية والعربية إلى
الخارج وذلك في يوم الأحد الموافق التاسع من فبراير 2014م

شارك في فعاليات الندوة وفود من (جمهورية السودان
وجمهورية الجابون وجمهورية اليمن ومملكة البحرين والمملكة
المغربية) وبحضور السيد/ عبد الواسع يوسف علي - الأمين العام

للرابطة ، وبتشريف السيد/ تامر سليمان -ممثل جامعة الدول العربية، هذا فضلاً عن مشاركة بعضاً من التشريعيين والتنفيذيين والدبلوماسيين ومنظمات المجتمع المدني.

خاطب الجلسة الافتتاحية السيد/ الدكتور/ أمبلي عبدالله العجب - رئيس مجلس الولايات مرحباً بالمشاركين في الندوة ، مثنياً الجهد الكبير الذي تقوم به رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بأفريقيا والعالم العربي من خلال أجهزتها المختلفة في طرح القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية في العالمين الأفريقي والعربي خاصة فيما يختص بالأسرة والطفل والأسرة والبحث عن أنجع السبل لمعالجتها ، موضحاً أن الرابطة تشكل أحد الضمانات للتكامل الأفريقي العربي في الوقت العالم الذي يشهد فيه العالم بناء الكيانات الكبيرة ذات الجدوى في استنهاض الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بما يحقق الوفرة والاستقرار. حاثاً الرابطة على دراسة ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية والبحث عن الحلول العلمية للحد من أسباب بروز هذه الظاهرة من حروب ونزاعات ومجاعات ومعدلات فقر مرتفعة. متمنياً أن تخرج الندوة بتوصيات تضع خارطة للطريق لمعالجة القضايا المطروحة -خاصةً الهجرة الشرعية وغير الشرعية -في السودان وفي سائر دول الرابطة ، داعياً سائر الدول الأفريقية للانضمام لعضوية الرابطة ، مختتماً شكره للأمانة العامة للرابطة بقيادة الأخ/ عبد الواسع يوسف لسعيه الدؤوب في النهوض بأعمال الرابطة وترقية أدائها ، وللأخت/ عبلة مهدي - رئيس اللجنة التنفيذية للسيدات البرلمانيات بالرابطة ولكل من ساهم في إنجاح هذا العمل المثمر.

كما خاطبت الجلسة الأستاذة/ سامية حسن – رئيس الهيئة القومية للبرلمانيات ، مبديةً غاية سعادتها بإستضافة الورشة ، مشيرةً إلى أن السودان يعتبر جسراً للتواصل بين العالمين الأفريقي والعربي اللذين يشتركان في كثير من العادات والتقاليد، داعية إلى ضرورة تعزيز العلاقات بينهما والاستفادة من مواردهما وذلك لتحقيق النهضة والتنمية ، علاوة على دعوتها لوضع برنامج خطة عمل لتحقيق التكامل المنشود بين العالمين الأفريقي والعربي، منوهةً إلى ضرورة حماية الشباب المهاجرين.

خاطبت الجلسة كذلك الأستاذة/ عبلة مهدي عبد المنعم – رئيس اللجنة التنفيذية للسيدات البرلمانيات برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بأفريقيا والعالم العربي ، مشيرةً إلى أهداف اللجنة التنفيذية للسيدات البرلمانيات بالرابطة المتمثلة في تعزيز التعاون الفكري والقضاء على الصراعات ، وتخفيف حدة الفقر وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة وتفعيلها ، وتعزيز الشفافية والمحاسبة وتهيئة بيئة مناسبة لمشاركة المرأة في صنع القرار ، متطرفةً إلى قرارات وتوصيات المؤتمرات والاجتماعات السابقة المتعلقة بحلول مشاكل المرأة في العالمين الأفريقي والعربي. مبينةً أهمية مناقشة موضوع الهجرة الشرعية وغير الشرعية بصورة علمية للوصول لأنجع الحلول للحد من هذه الظاهرة.

كما خاطب الجلسة السيد/ عبد الواسع يوسف علي – الأمين العام لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بأفريقيا والعالم العربي ، مرحباً بالمشاركين من وفود الدول الأعضاء وبالحضور الكريم وشاكراً حكومة السودان ومجلس

الولايات على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وللجنة التنفيذية للسيدات البرلمانيات بالرابعة على الدور والتأثير الإيجابي الذي تضطلع به المرأة وأهمية تمكينها من المشاركة في اتخاذ القرارات في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤكداً أن تحقيق الإصلاح الشامل مرهون بمساهمة المرأة في شتى مجالات التنمية مضيفاً أن الرابطة تسعى لتشجيع مشاركة المرأة وتمكينها وإبراز دورها الرائد والحضاري، وأنه آن الأوان للنهوض بالمرأة وتسليحها بالعلم وفتح الكثير من الآفاق المغلقة لتساهم في حل الكثير من الإشكاليات المتركمة.

في الجلسة الثانية التي ترأستها الدكتورة/ بدرية سليمان ، وقدم الدكتور/ خالد علي لورد ورقة بعنوان: "هجرة العرب والأفارقة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي"، وأبرز ما تناولته الورقة تعريف مصطلح الهجرة في اللغة العربية وما يقابلها في اللغة الإنجليزية، وتعريف اللاجئ وفق ما جاء في ميثاق جنيف ، كما تناولت الورقة الهجرة وأنواعها وأنماطها وأسبابها ودوافعها وركزت الورقة على الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغ المهاجرون 810 ألف مهاجراً. وأشارت الورقة إلى السياسات والآليات الأمنية للاتحاد الأوروبي لمكافحة تدفقات الهجرة غير الشرعية. وأوردت الورقة جملة من التوصيات التي يمكن أن تقدم لجعل الهجرة إيجابية.

كما استعرض الدكتور/ كرار التهامي – الأمين العام لجهاز السودانيين العاملين بالخارج قانون الهجرة غير الشرعية، وعقّب على القانون الأستاذ/ بابكر عبد اللطيف -المستشار القانوني لمجلس الولايات.

وبعد نقاش مستفيض شاركت فيه بفاعلية وفود كل من: (جمهورية السودان - المملكة المغربية. جمهورية الجابون - جمهورية اليمن - ومملكة البحرين) فضلاً عن المشاركة الثرة للحضور ، توصيات الندوة للتوصيات الآتية: -

- تقوية آليات التعاون والشراكة بين دول الشمال ودول الجنوب بغية الدفع بمسارات التنمية ومواجهة الفقر.
- تعزيز الجهود العملية وتطوير التشريعات والقوانين الكفيلة بتقوية آليات و ضمانات حماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الانخراط الاجتماعي في مبادرات جدية من أجل تسوية النزاعات الداخلية والحدودية والإقليمية عبر حلول سياسية سلمية وواقعية ومتوافق عليها من أجل وقف نزيف الموارد والإمكانيات.
- تقوية التعاون والتبادل بين العالمين الأفريقي والعربي وتعزيزه عبر الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المشتركة خاصة في مجال الهجرة والأمن وتيسير إجراءات لم شمل الأسر المهاجرة.
- تأهيل نظم تدبير الموارد بقصد الارتقاء إلى مستوى الحكم الرشيد التي تمثل شرطاً جوهرياً لتصحيح مسارات التنفيذ الاقتصادية والاجتماعية.
- ضرورة احترام حقوق الانسان الأساسية بما فيها الحقوق الثقافية لكافة المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني.
- مكافحة كافة أشكال العنصرية وكرهية الأجانب وازدراء الأديان بشكل عام وخاصة في الدول المستقبلية للمهاجرين.
- كفالة المساواة في المعاملة بين المهاجرين العرب والأفارقة والعمالة الوطنية في الأجور وظروف العمل والضمان الاجتماعي والمعاشات والحقوق والحريات.

- توفير آليات تضمن التعامل الكريم مع المهاجرين غير الشرعيين وتشديد العقوبة المفروضة على المتاجرين بهم كأفراد.
- توفير آليات تمكن المهاجرين من الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة.
- العمل على إنشاء مرصد إقليمي للهجرة يعمل على بناء قواعد بيانات وإحصاءات حول نطاق واتجاهات وسمات ظاهرة الهجرة العربية والأفريقية إلى أوروبا.
- إقامة دورات تدريبية للمهاجرين للتعريف بحقوقهم التي كفلتها لهم القوانين الوطنية والدولية.